واقع التنمية الزراعية المستدامة و الأمن الغذائي في الوطن العربي
The reality of sustainable agricultural development and food security in the Arab world

د.بن زايد ريم [1,*]، أستاذ محاضرة (ب)
1جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر).
[1]كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية. قسم العلوم الاجتماعية. شعبة الديموغرافيا.

تاريخ الاستلام : 2018/04/18 ؛ تاريخ المراجعة : 15/ 02 /2020 ؛ تاريخ القبول : 2020/03/01

ملخص :

يعتبر موضوع التنمية الزراعية المستدامة و علاقته بالأمن الغذائي من المواضيع الهامة في الوقت الراهن، على الصعيد المحلي و العالمي، و خاصة مع التزايد المستمر في عدد السكان و الازمة الغذائية لسنة 2008 التي دفعت بالباحثين و صناع القرار في العديد من دول العالم إلى البحث عن السبل الناجعة للنهوض بالقطاع الزراعي و استدامته باعتباره المصدر الأساسي للتوفير الغذاء و تحقيق الأمن الغذائي.

من خلال هذا المقال نحاول التطرق إلى هذا الموضوع من خلال تسليط الضوء على واقع التنمية الزراعية المستدامة و الأمن الغذائي في العالم العربي و أهم الاستراتيجيات المتبعة من أجل تحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية : تنمية زراعية مستدامة ؛ أمن غذائي ؛ أزمة غذائية ؛ إنتاج زراعي ؛ استراتيجية تنمية.

Abstract :

Sustainable agricultural development and its relationship to food security are currently important topics at the local and global levels, especially with the growing population and the food crisis of 2008 that prompted researchers and decision makers in many countries of the world to look for Effective ways to promote and sustain the agricultural sector as the primary source of food saving and food security.

Through this article we try to address this issue by highlighting the reality of sustainable agricultural development and food security in the Arab world and the most important strategies to achieve this.

Key words: sustainable agricultural development; food security; food crisis; agricultural production; development strategy.

تمهيد :

تعتبر المشكلة الغذائية من أهم المشاكل التي تواجهها البشرية في الوقت الراهن بل و أكثرها حدة من المشاكل الأخرى، كونها تمس مباشرة مئات الملايين من الناس، و تظهر معطيات المنظمة العالمية للغذاء و الزراعة (FAO) حدة المشكلة و حجمها، حيث تشير المعطيات إلى ان عشرات الملايين من الناس مهددون بالموت بسبب الجوع و الأمراض الناجمة عن سوء التغذية.

على مستوى العالم العربي يعتبر تحقيق الاكتفاء في الحاجات الغذائية للسكان من التحديات الكبرى التي تواجهها معظم البلدان العربية فيه، و هذا راجع إلى مجموعة من الأسباب الكامنه وراء ذلك أهمها:

والارتفاع المتزايد لعدد السكان، ومحدودية الموارد الطبيعية الزراعية وسوء استخدامها، وضعف الإنتاجية الزراعية، كلها عوامل فاقمت من مشكل الغذاء في الوطن العربي وزادت من الفجوة الغذائية والتبعية الاقتصادية للبلدان العربية، وهو ما جعل الخيار الإستراتيجي للخروج من المأزق يستوجب تحقيق تنمية زراعية مستديمة.

من خلال هذا نطرح الاشكالية التالية:**كيف هو وضع التنمية الزراعية المستدامة و الأمن الغذائي في الوطن العربي؟و ما هي الاستراتيجيات المتبعة من أجل تحقيق ذلك؟**

فرضيات القترحة:

- القطاع الزراعي في الوطن العربي لا يحقق بالقدر الكافي الأمن الغذائي للسكان.
- تسعى معظم البلدان العربية لتحقيق الأمن الغذائي للسكانها بكل أبعاده.
- التنمية الزراعية المستدامة هي الوسيلة الناجعة لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

هذف البحث: محاولة تقييم وضع التنمية الزراعية المستدامة و الأمن الغذائي في الوطن العربي من خلال تحليل مختلف المؤشرات التعلقة بذلك.

أهمية البحث:إن لهذا الموضوع أهمية كبيرة و خاصة و أن مسعى كل دولة من الدول العربية هو تحقيق الأمن الغذائي للسكانها، باعتباره مقوم أساسي لأمنها القومي، و في حالة عدم تحقيقها لذلك يعتبر كانعكاس خطير على مختلف الأوضاع فيها.

المنهج المستخدم: لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، بغية وصف وضعية التنمية الزراعية المستدامة و الأمن الغذائي في الوطن العربي و تحليل مختلف المعطيات و البيانات المتعلقة بذلك لمعرفة المستوى الذي حقق فيها.

الخطة المتبعة لدراسة: للإجابة على تساؤلنا الرئيسي و تحليل الوضع القائم في الوطن العربي قسمنا بحثنا هذا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: أهم المفاهيم التي تتعلق بالتنمية الزراعية و الأمن الغذائي.

المحور الثاني: واقع التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي.

المحور الثالث:الأمن الغذائي في الوطن العربي.

المحور الرابع:الاستراتيجيات المتخذة لتحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي.

المحور الأول: أهم المفاهيم التي تتعلق بالتنمية الزراعية و الأمن الغذائي.

1. المفاهيم المتعلقة بالتنمية الزراعية المستدامة:

لقد تبلورت فكرة التنمية الزراعية و الريفية المستدامة في ثمانينات القرن الماضي استجابة إلى الملاحظة المتنامية للسياسات و البرامج الزراعية القطرية و الدولية التي يجب أن تنطوي على مجموعة و المسائل الاقتصادية و والبيئية

والاجتماعية و الثقافية الأوسع نطاقا من المجالات التقليدية لإنتاجية الزراعية، و الانتاج الزراعي و الأمن الغذائي، و قد اتضحت أهمية فكرة التنمية الزراعية المستدامة ، و تأكدت في مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد في مدينة "ريو" سنة 1992.

1.1 تعريف التنمية الزراعية المستدامة:

تعرف منظمة العالمية للزراعة و الغذاء FAO الزراعة المستدامة " بأنها الإدارة الناجحة للموارد الزراعية التي تسعى للصيانة الموارد الطبيعية و ذلك سعيا منها لتلبية احتياجات الأجيال الحالية و الوفاء باحتياجات الأجيال القادمة، مع المحافظة على البيئة و ترشيد الاستهلاك للموارد الزراعية، و بدلك توفير منتجات زراعية صحية و امنة و خالية من المواد الكيماوية الضارة" (FAO,1989,p125).

2.1 مبادئ و أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

أ- مبادئ التنمية الزراعية المستدامة:

لقد تضمنت الأوراق الختامية لمؤتمر ريو " قمة الأرض" سنة 1992 المبادئ التالية للتنمية الزراعية المستدامة (جبارة، 2015، ص 139):

- الانسان هو صميم الاهتمامات من اجل حياة صحية و منتجة في تناسق مع الطبيعة، من خلال احترام الأجيال الحالية و المستقبلية.
- الدول التي تتعامل بحسن نية لها الحق السيادي في استغلال مواردها دون التدخل في الدول الأخرى، و يجب الاخطار الفوري عن أية حالة غير امنة أو انشطة قد تكون مضرة.
- حماية البيئة جزء مكمل لا يمكن فصله عن سياق التنمية المستدامة، و الذي يهذف إلى حماية و استعادة صحة و سلامة النظام الإيكولوجي للأرض.
- التنمية المستدامة مشروطة بمكافحة الفقر و التقليل من الفوارق في مستويات المعيشة ، و ينبغي الأخد بعين الاعتبار مصالح و احتياجات جميع الدول خاصة الأكثر ضعفا.
- ينبغي القضاء على أنماط الانتاج و الاستهلاك غير المستدامة لصالح الأنماط المستدامة التي يجب دعم انتشارها.
- ينبغي للجميع المواطنين الحصول على المعلومات و المشاركة في القرارات، فالتنمية المستدامة عليها الاستفادة من المشاركة الفعالة للكل الفئات الاجتماعية خاصة النساء، و الشباب و الجماعات المحلية.
- تطبيق تدابير فعالة تشريعية و اقتصادية لاستعاب التكاليف (الملوث الدافع)، من دراسات للأثر و كل التدابير التي لا تشكل حواجز غير مبررة للتجارة، و ضمان مساءلة كل من يسببون الضرر و منع النقل الأنشطة الملوثة.
- هناك ترابط بين السلم و التنمية المستدامة و حماية البيئة، حيث يجب أن لا يكون هناك تأثير للصراعات على البيئة، و الموارد الطبيعية للشعوب يجب ان تكون محمية في كل الظروف و الخلافات البيئية يجب أن تحل سلميا.

ب)- أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

تعتبر اهداف التنمية الزراعية المستدامة هي نفسها أهداف التنمية المستدامة و المتمثلة في الاهداف الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية مع بعض التخصيص للقطاع الزراعي.

و حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية المستدامة هي العملية التي يتم من خلالها (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2007،ص 38):

- ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الاساسية للأجيال الحالية و المستقبلية مع إنتاج و توفير المنتجات الزراعية الأخرى.
- توفير فرص عمل مستمرة و دخل كاف بما يضمن بيئة عمل و حياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي.
- حفظ و صيانة و غن امكن رفع القدرات الانتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية و الموارد المتجددة من غير إخلال بالدورات الايكولوجية الاساسية و التوازن الطبيعي و تدمير الموروثات الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات الريفية و التلوث البيئي.

- تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية و الاقتصادية السيئة و المخاطر الأخرى و دلك لتقليل الآثار السلبية و من ثم دعم و تنمية و الاعتماد على الذات.
- و من خلال كل هذا يمكن حصر أهداف التنمية الزراعية المستدامة فيمايلي:

✓ تحقيق الامن الغذائي بكل أبعاده بتكلفة مناسبة.
✓ المساهمة في التنمية الاقتصادية.
✓ تصحيح او تخفيف الميزان التجاري.
✓ توفير العملات الصعبة.
✓ التخطيط المستقبلي لتلبية حاجيات السكان بما في ذلك الاجيال اللاحقة.
✓ خلق رأس المال في القطاع الزراعي.المحافظة على البيئة من مخاطر استعمالات البيئية للأراضي الزراعية.

2. المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي:

1.2 **مفهوم الأمن الغذائي:** الامن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد و القريب كماً و نوعاً و بأسعار تتناسب مع دخولهم (محمد رفيق،1999،ص16).

إن مفهوم الأمن الغذائي يعتمد على ثلاث ركائز أساسية (لرقام،2006،ص27–28):

- **توفير السلع الغذائية:** بحيث أن تحقيق الأمن الغذائي لا يقتضي بالضرورة إنتاج الحاجات الغذائية الأساسية محليا، بل يتطلب أساسا توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الحاجات من خلال تصدير المنتجات الأخرى.
- **استقرار التموين الغذائي طوال الوقت:** تواجد السلع على مر الزمن في السوق ينطلب وسائل للتخزين و التسوبق.
- **الحصول على الغذاء:** أي توفر القدرة الشرائية بحيث تكون الاسعار في متناول الجميع أفراد المجتمع.

2.2 الاكتفاء الذاتي:

يتمثل في قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، و على الموارد و الامكانات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محليا (محمد وليد، 2003)، إن مفهوم الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي يتجلى في أن هذا الأخير مفهوم أضيق من الأول ، حيث يسعى مفهوم الاكتفاء الذاتي إلى عدم اللجوء إلى العالم الخارجي و التخلي على عملية الاستيراد فهو امن غذائي مطلق.

✓ **مؤشر الاكتفاء الذاتي:** وهو عبارة عن قسمة حجم الانتاج المحلي من الغذاء على الاستهلاك المتاح منه و تحسب بالعلاقة التالية (بوفاس،2010):

$$\text{درجة الاكتفاء الذاتي الغذائي} = (\text{الانتاج المحلي}/\text{الاستهلاك الكلي}) * 100$$

3 **الفجوة الغذائية:** إن الفجوة الغذائية عبارة عن التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية في توفير هذه الكمية لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية، و عادة يتم سدادها عن طريق الاستيراد (حوشين،2007،ص241).

الفجوة الغذائية تشير إلى الفرق بين كمية الانتاج المحلي و السلع الغذائية و الكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، و ذلك وفقا للمعايير الدولية التعارف عليها من السعرات الحرارية و البروتينات...إلخ (غربي،2010،ص51).

$$\text{نسبة الفجوة الغذائية} = 1 - \text{نسبة الاكتفاء الذاتي}$$

2.4 نقص التغذية: يُقصد بنقص الغذاء عدم كفاية كميات الغذاء المتوفرة بالنسبة لعدد السكان في منطقةٍ ما، مما يهدد حدوث مجاعة، والتأثير بشكلٍ مباشر على الوضع الصحي العام للسكان، وتراجع قوتهم الجسدية، وانتشار الضعف والهزال والأمراض المرتبطة بنقص التغذية؛ مثل: فقر الدم (الأنيميا) والكساح، وضربت موجات نقص الغذاء مناطق عديدة في العالم، وخصوصاً أفريقيا، وتُعدّ الصومال من أكثر الدول التي تعرضت له، وهناك عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية التي تسعى للتغلب على مشكلة نقص الغذاء والتخفيف منها، وخصوصاً في المناطق الأكثر تضرراً (mawdoo3.com)

المحور الثاني: واقع التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي.

تكتسي الزراعة أهمية قصوى بالنسبة للجميع الدول النامية، فهي تعتبر أحد القطاعات الحيوية و أحد الركائز الأساسية للتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العديد من الدول، فهي المصدر الاول للغذاء و المواد الأولية و تستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة، كما انها تساهم في توفير العديد من الموارد للقطاعات الصناعية.

يعتبر القطاع الزراعي من اهم الأنشطة في معظم البلدان العربية، من حيث مساهمته النسبية في تكوين الناتج المحلي الخام الاجمالي، و استعابة نحو % 32 من اليد العاملة.

1. الموارد الزراعية في الوطن العربي:

✓ **المساحة الزراعية:** تشمل الرقعة الارضية و الزراعية على مساحات للزراعات المستديمة و أخرى للمساحات الموسمية إضافة إلى بعض المساحات المتروكة ، بحيث تقدر المساحة التي تزرع في الدول العربية 72.1 مليون هكتار أي ما نسبته 5.4 ٪ من إجمالي المساحة الجغرافية للوطن العربي، و يزرع ما نسبته 13.3% من المساحة الزراعية بالمحاصيل المستديمة، و 70.2٪ بالمحاصيل الموسمية، في حين تراجعت المساحات المتروكة في سنة 2014 إلى 16.5٪ بعد أن كانت نحو 17,3٪ سنة 2013 و 22,2٪ سنة 2012، و أما الغابات و المراعي فيشغلان مساحة تقدر بنحو 3,9٪ و 3,6٪ من مساحة الوطن العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2014).

✓ **الموارد المائية:** يبلغ إجمالي الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي بنحو 257,5 مليار متر مكعب، يتراجع متوسط نصيب الفرد العربي منها بسبب عدم نمو هذه الموارد، و تزايد عدد السكان، ليبلغ في عام 2014 بنحو 663,3 متر مكعب سنويا، الأمر الذي يضع المنطقة العربية تحت الفقر المائي الذي يقدر بألف متر مكعب في السنة.

الشكل رقم 01 : متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية في الوطن العربي خلال فترة 1995– 2035

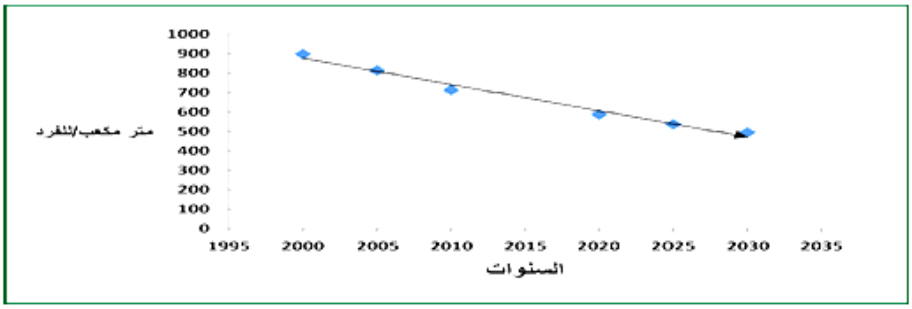

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2016)، تقرير عن أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي،ص 3 على الموقع الالكتروني www.aoad.org

✓ **الموارد البشرية :** تعتبر الموارد البشرية العنصر الحاكم و الفعال في العملية التنموية، و هي في ذات الوقت غايتها و هدفها النهائي، و من ثم فإن أهمية المورد البشري لا تكمن في الكم العددي و غنما تتجاوزه إلى ابعاد مختلفة تتمثل خصائصها و سماها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و مدى قدرتها على الانتاج.

قدر عدد سكان الوطن العربي سنة 2016 ب 412 مليون نسمة ، منهم حوالي 169,86 نسمة سكان الريف بنسبة مقدرة ب 41,23٪ من إجمالي السكان، و تعتبر معدلاتى النمو السكاني في العالم العربي مرتفعة نسبيا مما تشمل عائقا أمام جهود التنمية، و قد تراجعت نسبة سكان الريف في الوطن العربي من نحو 61,2٪ سنة 1970 إلى 41٪ سنة 2016 وهذه النسبة في تناقص مستمر بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب بطىء خطط التنمية في المناطق الريفة، و اختلال توزيع الخدمات و المرافق العامة و فرص العمل و مستويات الاجور بين الريف و المدينة، إضافة إلى البنيات التحتية و الخدمات الاجتماعية في الريف العربي جد ضعيفة.

الشكل رقم 02: تطور سكان الريف و الحضر في الوطن العربي من 1970 إلى 2014.

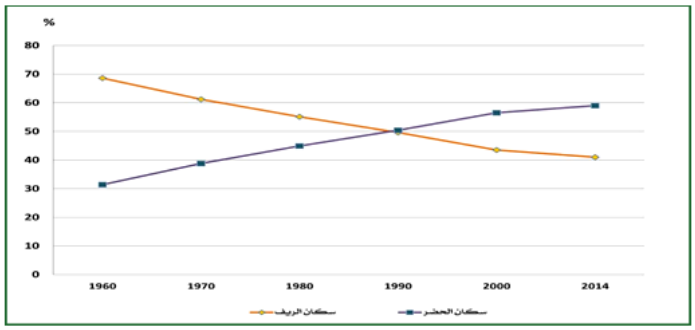

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2014)،تقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي المجلد رقم 34.

✓ **تطور بعض مؤشرات التنمية الزراعية في الوطن العربي و العالم:**

لقد شهد عام 2014 تحسنا في مؤشرات التنمية الزراعية بالوطن العربي و هي تتسق مع تطور مثيلاتها على مستوى العالمي فيما يتعلق بالإنتاج النباتي و الحيواني، و من ثم إنتاج الغذاء ، و أما المؤشرات ذات العلاقة بالتطور التقني الزراعي المتمثل في معدل استخدام الأسمدة الكيماوية و الالات الزراعية فلا تزال مستوياتها اقل عن مثيلاتها على المستوى العالمي ، الأمر الذي ينعكس سلبا على إنتاجية العديد من محاصيل الغذاء الرئيسية على المستوى العام بالوطن العربي، كما هو الحال بالنسبة لتدني إنتاجية محاصيل الحبوب و الزيوت النباتية وهذا ما نراه في الجدول أدناه.

الجدول رقم 01: تطور مؤشرات التنمية الزراعية في الوطن العربي مقارنة بالعالم.

المؤشرات	الوحدة	الوطن العربي		العالم
		2013	2014	2013
الرقم القياسي للإنتاج النباتي	%	115,4	117,4	124,5
الرقم القياسي للإنتاج الحيواني	%	121	123	117,2
الرقم القياسي لإنتاج الغذائي	%	118,8	122,4	122,9
معدل استخدام الأسمدة الكيماوية	كيلوغرام /هكتار	82,4	84,6	141,3
معدل استخدام المكينة الزراعية	جرار/ألف هكتار	11	11	20
إنتاجية الحبوب	طن /هكتار	1,74	1,82	3,85
نسبة سكان الرف للسكان الحضر	%	41,6	41	47

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2014)،تقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي المجلد رقم 34.

2.أوضاع إنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي:

توفر قطاعات الانتاج النباتي و الحيواني و السمكي كميات مقدرة من السلع الغذائية التي تتاح للمستهلك في الوطن العربي ، و تتفاوت نسبة الاتاحة على المستوى الوطن العربي من هذه السلع، كما تتفاوت من دولة إلى اخرى.

1.2 إنتاج السلع الغذائية:

تقدر المساحة المحصولية في الوطن العربي وفقا للمعطيات المنظمة العربية للتنمية و الزراعة لسنة 2016 بنحو 51,12 مليون هكتار ، تشغل المحاصيل الزراعية نحو 94,4% من إجمالي المساحة، بينما تتمثل المساحة المتبقية مجموعة حاصلات الأعلاف الخضراء و الألياف، و تشمل السلع الغذائية النباتية و تتمثل في الحبوب، الزيوت النباتية، و السكر، الخضر الفواكه الباقوليات.

و تشكل المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب نحو 60% من إجمالي المساحة المزروعة في حين تشكل المساحة المخصصة للبذور الزيتية نحو 17% ، فيما تتفاوت نسبة ما تمثله المحاصيل الأخرى بين 8% لمجموعة الفواكه، و 1% للمحاصيل السكرية وهذا ما يمثله الشكل أدناه.

الشكل رقم 03: التركيب المحصولي في الوطن العربي لسنة 2016.

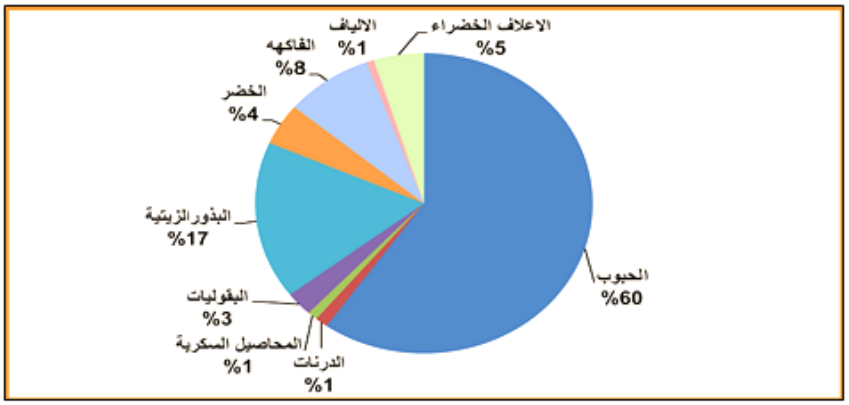

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2016)، تقرير عن أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي،ص 3 على الموقع الالكتروني www.aoad.org

2.2 إنتاج اللحوم و الأسماك في الوطن العربي:

لقد بلغ إنتاج اللحوم الحمراء و البيضاء في الوطن العربي 8,52 مليون طن سنة 2016 بزيادات طفيفة عن انتاج 2015، و بلغت حوالي 0.6% و نحو 1.8% عن متوسط فترة 2010–2014 ، و يمثل الانتاج العربي للمجموعة اللحوم حوالي 4.3% من الانتاج العالمي ، و تتصدر البلدان العربية كل من مصر المغرب و سودان في إنتاج اللحوم الحمراء ب 7% و 4.2% و 3,1% على الترتيب، أما اللحوم البيضاء فمصر هي البلد العربي الذي يحتل المرتبة الأولى في انتاج اللحوم البيضاء.

بالنسبة لاسماك فقد شهد الانتاج العربي للأسماك بمختلف أنواعها تطورا متزايدا انعكس بصورة واضحة في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي و قدر انتاج الأسماك ب 5.02 مليون طن سنة 2016 بزيادة تقدر ب 7.73% عن انتاج 2015 و مع ذلك إلا أن الانتاج العربي لا يمثل سوى نحو 2.9% فقط من الانتاج العالمي من الأسماك لسنة 2016 ، و يمثل إنتاج مصر و المغرب و موريتانيا سنة 2016 نسبة 7.5% من إجمالي الانتاج العربي إذ بلغ إنتاج هذه الدول ب 1,57% و 1.51% و 0.69% على الترتيب.

الجدول رقم 02: إنتاج و استهلاك اللحوم و الأسماك في الوطن العربي لسنة 2016 .

البيانات		متوسط الفترة 2014-2010	2015	2016	معدل التغير من 2016-2015
اللحوم الحمراء	الإنتاج بالمليون طن	4.7	4.14	4.16	0.48
	الإكتفاء الذاتي ب %	82.17	75.47	79.71	5.62
	متوسط نصيب الفرد العربي سنويا (كيلوغرام/سنة)	**15.4**	**14.1**	**13**	**7.8-**
اللحوم البيضاء	الإنتاج بالمليون طن	3.67	4.34	4.36	0.46
	الاكتفاء الذاتي ب %	69	69.72	66.63	4.43-
	متوسط نصيب الفرد العربي سنويا (كيلوغرام/سنة)	**14.3**	**16**	**16.3**	**1.88**
الأسماك	الإنتاج بالمليون طن	4.19	4.66	5.02	7.73
	الاكتفاء الذاتي ب %	99.48	101.47	103.72	2.22
	متوسط نصيب الفرد العربي سنويا (كيلوغرام/سنة)	-	**11.3**	**11.8**	**4.4-**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الكتاب السنوي للإحصاءات أعداد متفرقة. المنظمة العالمية للأغذية و الزراعة FAOعلى الموقع اللكتروني www.fao.org

3.2 الناتج المحلي الخام و الناتج الزراعي في الوطن العربي

بلغ الناتج الزراعي في البلدان العربية ب 137.8 مليار دولار محققا بذلك نموا يقدر ب 1.8%، بينما حقق ذلك الناتج زيادة سنوية متوسطة قدرها 7.8% من 2000–2012، و بلغت مساهمة الناتج الزراعي العربي في الناتج المحلي حوالي 5.1% سنة 2012، و يرجع سبب تدني نمو الناتج الزراعي خلال 2012 إلى تراجع أداء النشاط الزراعي في عدد من البلدان العربية الزراعية الرئيسية في مقدمتها سوريا بنسبة 18.8% و المغرب بنسبة 6.6% و السودان ب 5.3%، فهذه البلدان يمثل ناتجهما الزراعي 16.4% من الناتج الزراعي العربي لسنة 2012.

و تتفاوت الأهمية النسبية للناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير بين الدول العربية ، إذ تكون مرتفعة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الغنية مثل السودان–سوريا– مصر–المغرب–الجزائر–تونس.

الجدول رقم 03: تطور الناتج المحلي الاجمالي و الناتج الزراعي في الوطن العربي.

	2000	2012	معدل النمو ب%	
			2012-2000	2012-2010
الناتج المحلي الاجمالي	714 .779	2.691.834	11.7	9.4
الناتج الزراعي	55.907	137.785	7.8	1.8
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي	7.8	5 .1	-	-

المصدر: المنظمة العالمية للأغذية و الزراعة FAOعلى الموقع اللكتروني www.fao.org

المحور الثالث:الأمن الغذائي في الوطن العربي.

تكتسي مسألة الامن الغذائي أهمية بالغة في ظل رهانات عالمنا المعاصر، بمكوناتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الأمنية، و قد باتت تحديات الامن الغذائي الهاجس الأول لكل شعوب العالم.

يعتبر الأمن الغذائي في العالم العربي من التحديات الرئيسية فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض و المياه و الموارد البشرية فإن الزراعة العربية لم تحقق زيادة مستهدفة في الانتاج لمقابلة الطلب على الغذاء، و اتسعت الفجوة الغذائية و أصبحت كل الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية.

من خلال هذه النقطة نحاول التطرق إلى الأمن الغذائي في الوطن العربي وهذا من خلال :

- ✓ وضعية نقص التغذية.
- ✓ الفجوة الغذائية.
- ✓ مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية.
- ✓ أهم الاستراتيجيات المتخذة من طرف الدول العربية للتحقيق الأمن الغذائي.

1.3 وضعية نقص التغذية:

لقد حققت الدول العربية تقدما ملحوظا فيما يتعلق في تخفيض نسبة السكان الناقصي التغذية، إذ شهد عام 2014 تراجعا في تلك النسب في معظم تلك الدول العربية، كما تراجع مؤشر الجوع في الدول التي كان المؤشر فيها مرتفعا مثل جزر القمر و السودان و جيبوتي و موريتانيا.

الشكل رقم 04: نسبة السكان ناقصي التغذية في الدول العربي .

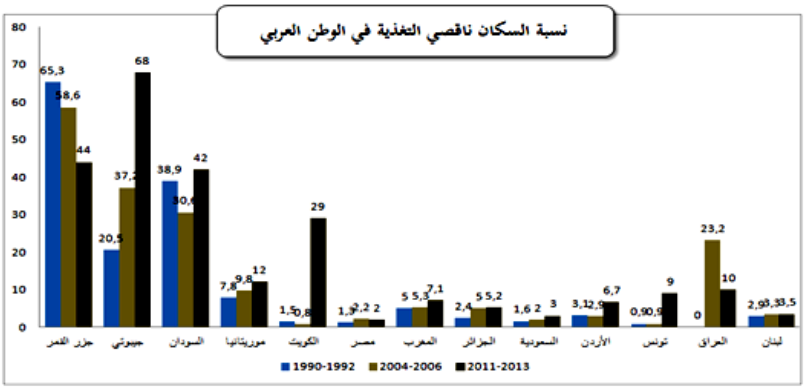

المصدر: المعهد الدولي لبحوث في سياسات الغذاء،مؤشر الجوع العالمي لسنة 2014.

2.3 الفجوة الغذائية:

تعني الفجوة السلع الغذائية الرئيسية بالسلع المستوردة خارج الوطن العربي ، و يتم حسابها على أساس الفرق بين إنتاج الوطن العربي من السلع الغذائية و ما هو متاح منها للاستهلاك (منظمة التنمية و الزراعة العربية،2014،ص27).

لقد شهدت قيمة الفجوة الغذائية العربية تراجعا في السنوات الأخيرة، فبعد أن كانت الفجوة 36.7 مليار دولار سنة 2012 أصبحت في حدود 34.18 مليار دولار سنة 2014، و ذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها:

- ✓ انخفاض الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية.
- ✓ تطور انتاج السلع الغذائية الرئيسية بفضل الجهود المبذولة في الدول العربية في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

✓ تراجع حجم الواردات للعديد من السلع الغذائية في الدول العربة.

تساهم مجموعة الحبوب بنحو (65.7%) من قيمة هذه الفجوة ، و يشكل القمح و الدقيق نحو (42%) من إجمالي قيمة الفجوة في الحبوب، و تساهم مجموعة اللحوم بنحو (21.7%)، و الزيوت النباتية بنسبة (13.8%)، و السكر المكرر بنحو (7.1%)، و الألبان و منتجاتها بنحو (4.3%) ، أي تلك السلع تساهم مجتمعة بنحو (73.8%) من قيمة الغذائية (منظمة التنمية و الزراعة العربية،2014،ص27).

3.3 مساهة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية العربية:

حسب الشكل رقم 05 هناك 5 دول عربية تساهم بنحو 67.67% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية لسلع الرئيسية لمتوسط الفترة ما بين 2014–2016 و هي تمثل كل من السعودية، الجزائر ، مصر ، و الإمارات و الكويت.

الشكل رقم 05: مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية من 2014–2016.

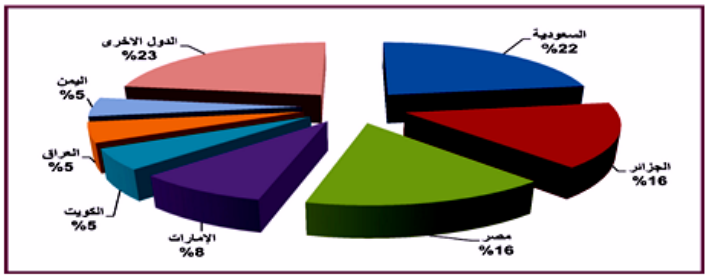

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2016)، تقرير عن أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي،ص 3.

المحور الرابع:الاستراتيجيات المتخذة لتحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي.

إن أي إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي لابد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستديمة غاية لها. وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي العربي والرغبة في إيجاد حل جذري ودائم لها.

✓ إن غاية إستراتيجية الأمن الغذائي في الوطن العربي يمكن إجمالها في "تعزيز جهود تحديث الزراعة العربية وتنمية قدرتها الإنتاجية والتنافسية، وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة في إطار متكامل يحقق مصالح جميع الأقطار العربية(Robert,1985)، وهذا ما يمكن التعبير عنه بتحقيق التنمية الزراعية المستديمة.

بما ان الوطن العربي جزء لا يتجزء من باقي دول العالم، و يكون جزءا أصيلا و متفاعلا في المبادرات و البرامج و المشاريع التنموية الإقليمية منها و الدولية فإن جميع أهذاف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لسنة 2030 تتداخل و ترابط فيما بينها سواءا بصورة مباشرة أو غير مباشرة بنظيراتها المحددة في الاستراتيجية التنمية الزراعية العربية و البرنامج الطارئ للأمن الغذائي و يتمثل في الأهذاف التالية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2017):

✓ **الهدف الأول:** القضاء على الفقر في كل مكان، يقابله عربيا البرنامج السادس من الاستراتيجية (المساهمة في إزدهار الريف) الذي يهذف إلى تخفيف حدة الفقر في الريف العربي و تحسين وضعية سكانه.

✓ **الهدف الثاني:** من اهذاف التنمية الزراعية المستدامة القضاء على الجوع و توفير الأمن الغذائي و الغذاء الصحي و تعزيز الزراعة المستدامة يقابله عربيا البرنامج الأول من الاستراتيجية (توفير تقنيات الزراعة العربية) بهذف زيادة القدرة على توفير الأمن الغذائي.

- ✓ **الهدف السادس:** ضمان توفير المياه و خدمات الصرف الصحي للجميع، يقابله عربيا البرنامج لأول من الاستراتيجية (تطوير تقنيات الزراعة العربية) الطي يهذف أيضا إلى ترشيد استخدام الموارد المائية.
الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة و المستدامة، يقابله عربيا البرنامج الثالث من الاستراتيجية (تعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية) الهذف منه توفير الغذاء و تحقيق الاستقارا في المناطق الريفية.
- ✓ **الهذف التاسع:** إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود و تحفيز التصنيع الشامل للجميع و المستدام و تشجيع الابتكار، يقابله عربيا البرنامج الثاني من الاستراتيجية الذي يهذف إلى تطوير البنية التحتية في مناطق الاسثمار و زيادة القدرة على الابتكار و التطور في الحقل الزراعي.
- ✓ **الهذف الثاني عشر:** ضمان أنماط الاستهلاك و إنتاج المستدام ، يقابله عربيا البرنامج السادس من الاستراتيجية (المساهمة في إزدهار الريف) الذي يهذف إلى تحسين المستوى المعيشي و توفير أكبر قدرة من فرص العمل في الريف.
- ✓ **الهذف الثالث عشر:** من أهذاف التنمية المستدامة اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و أثاره، يقابله عربيا البرنامج السابع من الاستراتيجية (تطوير نظم إدارة الموارد المائية و البيئية) الذي يهذف إلى إدارة المهددات و المتغيرات وو الكوارث الطبيعية و تعزيز التنسيق العربي في هذا المجال.
- ✓ **الهذف الرابع عشر:** من أهداف التنمية المستدامة حفظ المحيطات و البحار و الموارد البحرية و استخدامها على النحو المستدام لتحقيق التنمية المستدامة، يقابله عربيا البرنامج السابع من الاستراتيجية الذي يهذف إلى صيانة و حماية الموارد الطبيعية و البيئية.

الخاتمة:

و في الأخير نقول أنه رغم امتلاك الوطن العربي للموارد طبيعية و بشرية هامة ، إلا انه لا يزال يواجه تحديا من أهم التحديات و هو توفير الغذاء و تحقيق الأمن الغذائي للسكانه، و خاصة مع أن الانتاج الغذائي في العالم العربي لا يحقق الاكتفاء الذاتي و هو في حد ذاته خاضع للتقلبات الاقتصاد العالمي.

من أجل هذا سعت كل الدول العربية لاتخاذ إجراءات حاسمة للمواجهة هذا التحدي الكبير، و هذا من خلال تشجيع التنمية الزراعية المستدامة باعتبارها القطاع الحيوي و الوسيلة الأولى لتوفير الغذاء و ضمان مستقبل السكان و تحقيق الأمن الغذائي.

قائمة المراجع و المصادر:

باللغة العربية:

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2017)، يوم الزراعة العربي، معا لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة (2030) في الوطن العربي .
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2007–2008)، التقرير السنوي لتنمية الزراعية في الوطن العربي.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2014)، تقرير أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الدول العربية.
4. المنظمة العربية للتنمية الزاعية (2016)، تقرير عن أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي.
5. المنظمة العالمية للأغذية و الزراعة fao.
6. المعهد الدولي للبحوث سياسات الغذاء(2014) ، مؤشر الجوع العالمي.
7. مراد جبارة (2015)، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي –حالة دول شمال افريقيا–، أطروحة الذكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية و التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

8. محمد وليد عبد الدائم (2003)، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، ملقات خاصة .
9. محمد رفيق امين حمدان (1999)، الأمن الغذائي نظرية و نظام و تطبيق ، دار وائل للنشر، الأردن.
10. لرقام جميلة (2006)، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة الذكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
11. كمال حوشين (2007)، إشكالية العقار الفلاحي و الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة الذكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
12. قصوري ريم (2012)، الأمن الغذائي و التنمية المستدامة–حالة الجزائر–، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة.
13. فوزية غربي (2010)، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي–حالة الجزائر–، الطبعة الأولى، مركز دراسات الحدة العربية، بيروت.
14. شريف بوفاس (2010)، الأمن الغذائي في الدول العربية ، ملتقى دولي حول الانتاج الزراعي و رهان الامن الغذائي، جامعة عنابة 22إلى 23 نفمبر.

باللغة الفرنسية

1. FAO, 1989, « Sustainable Agricultural Productions : Implication For International Agricultural Research » , Teach .Advis.com, Consultative Group on Int,Agric,Res ,Rom- Italy
2. Robert Bardowin (1985), : Le développement agricole en Afrique tropicale, édition Gujas.

a. مواقع الانترنيت:

3. http://mawdoo3.com le 11-01-2018 a 19 :16.
4. www .aoad.org
5. www.fao.org

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

أ د.بن زايد ريم ، (2020)، **واقع التنمية الزراعية المستدامة و الأمن الغذائي في الوطن العربي** ، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد 12(01)/ 2020، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 57– 68.